

كلمة معالي عبد الحميد محمد سعيد
محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

في الجلسة الافتتاحية
لاجتماع مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
13 سبتمبر 2020

(الإخوة) أصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،

(أخي) معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي،

السادة رؤساء ومدراء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية،

الضيوف الكرام...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أحييكم من أبوظبي،

يُسعدني في بداية كلمتي أن أرحّب بكم في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسة النقد العربية، وأعرب عن خالص التقدير والاحترام على تشريفكم لي ول مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برئاسة هذه الدورة.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر لمعالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني على رئاسته للدورة السابقة، والشكر موصول لمعالي الدكتور عبد الرحمن بن

عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وللقائمين على الأمانة الفنية بالصندوق على جهودهم المتواصلة في سبيل إنجاح أعمال وأنشطة المجلس وكافة اللجان المنبثقة عنه.

أصحاب المعالي والسعادة،

إنّ دورتنا هذه استثنائية...

فالظروف الصحيّة والأمنية والمعيشية التي فرضها علينا تفشّي وباء كوفيد-19 منذ الأشهر الأولى لهذا العام لم يسبق لنا أن شهدناها مطلقاً، لا في الوطن العربي، ولا في أية منطقة من العالم، ناهيك عن التداعيات العميقة لهذه الجائحة على الاقتصاد العالمي واقتصادات دول المنطقة واستقرارها المالي والنقدي.

فكما لا يخفى عليكم، يواجه الاقتصاد العالمي أسوأ أزمة اقتصادية بعد الكساد الكبير، إذ يتجاوز حجم الخسارة المتوقعة للناتج العالمي لعامي 2020 و2021 حوالي عشرة تريليون دولار، حيث انعكست تداعيات جائحة كورونا في تراجع للتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة، صاحب ذلك فقدان كبير للوظائف على مستوى العالم، وانعكاس فقدان هذه الوظائف في تفاقم مخاطر الفقر.

ولا شك أن ذلك يضع المصارف المركزية والسلطات الرقابية والاشراافية أمام تحدياتٍ غير مسبوقة، ومن هنا تبرز أهمية اجتماعات مجلسنا، لما تُمثله من محطاتٍ للنقاش والحوار بشأن السياسات المناسبة.

وهنا أودُّ الإشادة بما يتضمّنه جدول أعمالنا هذا اليوم من قضايا وموضوعات، بشأن التداعيات الاقتصادية والمالية والنقدية لجائحة فيروس كورونا المستجد، والخيارات في السياسات والأدوات لمرحلة ما بعد الأزمة، إلى جانب مواضيع أخرى باتت تستحوذ على أهميةٍ متزايدة، تشمل أثر تداعيات تغيرات المناخ على النظام المالي والاستقرار المالي، والتقنيات المالية الحديثة والتحول الرقمي للخدمات والمنتجات المصرفية.

ونحن سعداء بتواجد مجموعة من الخبراء والمتحدثين العالميين، حيث نرحب بالسيدة كريستين لاغارد والدكتور محمد العريان، كما نحن ممتنون لمشاركة صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وبنك فرنسا ومجموعة العمل المالي في هذا الاجتماع.

أصحاب المعالي والسعادة،

لقد تحمّ علينا جميعاً كمصارف مركزية، اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة لمواجهة تداعيات الجائحة، التي أرخت بثقلها على قطاع الأعمال وعلى النشاط الاقتصادي بشكل عام، ما كان له بطبيعة الحال أثر ملحوظ على عمل البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية.

ودولة الإمارات العربية المتحدة، بموقعها الاستراتيجي وحركتها التجارية والسياحية النشطة، لم تكن بمنأى عن الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

لكنّ توجيهات القيادة الرشيدة للدولة في مواجهة هذه الآثار كانت واضحة وفورية منذ اللحظة الأولى لإعلان منظمة الصحة العالمية فيروس "كورونا" جائحةً عالمية.

فقد بادر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي منذ شهر مارس بإطلاق خطة الدعم الاقتصادي الموجهة للمتضررين من تداعيات وباء كوفيد-19 بقيمة 100 مليار درهم سعياً إلى دعم الاقتصاد الوطني. شملت تخصيص اعتماد مالي بقيمة 50 مليار درهم من أموال المصرف المركزي لمنح قروض وسلف بتكلفة صفرية للبنوك العاملة في الدولة مغطاة بضمان، إضافةً إلى تحرير 61 مليار درهم من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.

وهذا الإجراء ساهم في تسهيل توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لكافة شركات القطاع الخاص والعملاء الأفراد الذين طالتهم آثار الجائحة في الدولة، إضافة إلى تخفيض مبالغ رأس المال التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها مقابل قروضها الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة تتراوح بين 15 و25 في المئة، وبالتالي تسهيل حصول هذه المؤسسات على مزيد من التمويل.

وقد واصل المصرف المركزي اتخاذ المزيد من التدابير لدعم الاقتصاد الإماراتي، حيث رفعنا إجمالي قيمة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة إلى 256 مليار درهم، وخفضنا نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك، إضافة إلى تمديد تسهيلات التمويل ذات التكلفة الصفرية المغطاة بضمان للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم حتى نهاية العام الجاري.

موازاةً للجهود المبذولة منا جميعاً للحدّ من آثار الجائحة على استقرار اقتصاداتنا الوطنية، لا يُمكننا أن نغفل عن التطورات الأخرى التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي، والتي من شأنها أن تُساهم في رسم ملامحه المستقبلية وبشكل خاص في

مرحلة ما بعد الجائحة، والتي يأتي في طليعتها الدور المتنامي للتقنيات المالية الحديثة وعملية التحوّل الرقمي للخدمات المصرفية.

وفي هذا الإطار، ارتأى مجلس إدارة المصرف المركزي برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، **بضرورة تبني المصرف المركزي لأحدث التقنيات الرقمية** من أجل تسيير الأعمال بالسرعة اللازمة والكفاءة المطلوبة.

فاليوم، وأكثر من أيّ وقت مضى، أصبحت "الرقمنة" تلعب دوراً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، وذلك من خلال توفيرها أفضل الحلول المالية الرقمية للمؤسسات والشركات والأفراد.

أصحاب المعالي والسعادة....

سيتطرق اجتماعنا اليوم أيضاً لمسألةٍ بالغة الأهمية وهي التطورات الأخيرة المتعلقة بجهود مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وأودّ هنا تسليط الضوء على هذه المسألة سعياً إلى استمرارنا كسلطات رقابية وإشرافية في الحرص الشديد على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز سلامة القطاع المصرفي في بلداننا، وتحسين بيئة الأعمال الدولية تجاه الفساد، عبر توفير أقصى درجات الشفافية في معاملتنا المالية ومكافحة الجريمة المنظمة.

وفي ختام كلمتي الافتتاحية، أود الإشادة بالتقدم الحاصل في إنشاء المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية وإطلاق منصة بنى للمدفوعات العربية، متمنياً

أن يُوفقنا الله في بحث المواضيع المدرجة على جدول اجتماعنا اليوم، والخروج بتوصيات وقرارات تصبّ في صالح تثبيت استقرار اقتصاداتنا الوطنية وتنميتها.

شكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.